

شركة امار القابضة ش.م.ك. (مفصلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة والتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى حضرات المسادة المساهمين
شركة لمار القابضة ش.م.ك. (مقتلة)

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد تم تعييننا لتدقيق البيانات المالية المجمعة المرفقة بشركة لمار القابضة ش.م.ك. (مقتلة) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (بشار إليها معاً بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2014 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

الرأي

في رأينا إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي المالية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 ، ما هذا ما سيتم ذكره في فقرة أساس الرأي المتحفظ.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو وارد في (الإيضاح 2) حول للبيانات المالية المجمعة الذي يبين أن المجموعة حققت خسائر بمبلغ 933,299 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (2013: 1,127,845 دينار كويتي)، وكما في ذلك التاريخ لدى المجموعة خسائر متراكمة بمبلغ 67,346,104 دينار كويتي (2013: 66,301,777 دينار كويتي) بما يزيد عن رأس المال المساهم به من قبل المساهمين. كما في 31 ديسمبر 2014، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 64,129,852 دينار كويتي (2013: 63,349,628 دينار كويتي). إضافة إلى ذلك، وكما في 31 ديسمبر 2014، لم تتمكن المجموعة من سداد بعض أرصدة المزاينة الدافئة بمبلغ 44,343,703 دينار كويتي إلى الشركة الأم الوسطى وآخرون. لم يتم تجديد أرصدة المزاينة المستحقة المذكورة آنفاً لفترة إضافية كما في تاريخ هذه البيانات المالية المجمعة (الإيضاح 15)، وتجرى إدارة الشركة الأم حالياً مناقشة مع الشركة الأم الوسطى التي تمتلك 98.87% سهم في الشركة الأم لمعالجة هذه الأمور من خلال التنازل عن كافة المديونيات المشار إليها سابقاً في نفس الفترة بهدف رفع رأس المال بقيمة الخسائر المتراكمة وإعادة تفعيل نشاط الشركة الاستثماري.

يوجد شك لتعديد قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. إن هذه الظروف بالإضافة إلى الأمر الآخر المبين في (إيضاح 2) تشير إلى وجود عدم تأكيد مادي مما قد يثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتتضمن هذه المسؤولية: وضع أدوات الرقابة الداخلية وتطبيقها واستمرارها فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها والتأكد أن هذه البيانات المالية المجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة ووضع تقديرات محاسبية تتوافق مع الظروف بصورة معقولة.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وإن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول للبيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد. إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً بإكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، أتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت نتيجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتكفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا.
- إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش أو الخطأ تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة لظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية و الإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبية والتقييم، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، وطية توجب علينا بالإشارة صراحة في فقرة الرأي وأساس الرأي المتحفظ، وتستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

فضلا عن ذلك، ونتيجة للتأكد من أهمية الأمور الموضحة في فقرة "أساس الرأي المتحفظ" أعلاه، الشركة الأم تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية للمجموعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. ونلفت الانتباه إلى حقيقة أنه على الرغم من أن الشركة الأم قد فقدت ما يزيد عن نسبة 100% من رأسمالها، لم تعقد الشركة الأم اجتماع الجمعية العمومية غير العادية وفقاً لمتطلبات المادة رقم 271 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وذلك لاتخاذ القرار حول ما إذا كان يجب تصفية الشركة الأم أو تخفيض رأسمالها أو اتخاذ أي إجراء ملائم آخر كما انتهى من بيان الترخيص التجاري للشركة الأم في 21 مارس 2013. إضافة إلى ذلك، ونتيجة لعدم التأكد من أهمية الأمور الموضحة في فقرة "أساس الرأي المتحفظ" أعلاه، فقد تمكنا من الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية للمجموعة تتضمن كافة المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واحتقادنا لم ننع مخالفت لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

علي سليمان الغنيم

علي سليمان الغنيم
سجل مراقبي الحسابات رقم 81 فئة "أ" - الكويت
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
محكم معتمد لدى وزارة العدل فئة "ج"
حارس قضائي لدى المحكمة الكلية
خبير في سجل هيئة أسواق المال



الكويت في 8 أكتوبر 2018

علي سليمان الغنيم
مراقب حسابات رقم 81
فئة أ

شركة لمار القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
و شركاتها التابعة

بيان الدخل المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2013	2014	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
8,702,948	3,633,126		الإيرادات
(6,301,210)	(2,139,982)		تكلفة الإيرادات
<u>2,401,738</u>	<u>1,493,144</u>		مجمول الربح
(97,131)	(8,726)	5	حصة في نتائج شركات زميلة
651,756	-		ارباح (خسائر) بيع استثمارات شركات تابعة
(44,260)	(674,228)		ربح (خسارة) تحويل صلات أجنبية
(1,328,527)	(1,373,652)		مصروفات عمومية وإدارية
(13,355)	(8,041)		استهلاك
(331,263)	(221,879)		تكلفة التمويل
(104,793)	(243,843)		لتخفيض قيمة المدينين
-	(31,802)		لتخفيض قيمة مشروعات تطوير عقارى
(158,352)	-		بضاعة راكدة
158,079	235,543		إيرادات اخرى
1,133,892	(833,483)		الإرباح قبل الضرائب
(2,023)	(99,816)	4	الضرائب على شركات تابعة لأجنبية
(4,023)	-		الزكاة
<u>1,127,845</u>	<u>(933,299)</u>		ارباح السنة
395,706	(1,044,327)		الخاص ب:
732,139	111,028		مساهمى الشركة الام
<u>1,127,845</u>	<u>(933,299)</u>		الحصص الغير مسيطرة



شركة امار القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
و شركاتها التابعة

بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2013	2014	اوضاحات
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,127,845	(933,299)	ارباح السنة
		إيرادات شاملة أخرى:
(770,914)	37,611	(خصائر) إيرادات شاملة أخرى سيتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع: فروق تحويل صلات أجنبية ناتجة عن تحويل صلات أجنبية
(770,914)	37,611	صافي (الخصائر) الإيرادات الشاملة الأخرى التي سيتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في الترات لاحقاً
356,931	(895,687)	إجمالي الأرباح الشاملة للسنة
140,494	(1,025,580)	الخاص بـ:
216,437	129,893	مساهمي الشركة الأم
356,931	(895,687)	الحصص غير المسيطرة
		إجمالي الخسائر الشاملة للسنة



شركة امار القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
و شركاتها التابعة

بيان المركز المالي المجموع
في 31 ديسمبر 2014

2013	2014	اوضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الموجودات
			موجودات غير متداولة
2,929,453	2,947,422		عقار ومعدات
958,728	967,780	5	استثمار في شركات زمنية
5,755,758	5,755,758	6	موجودات مالية متاحة للبيع
5,461,106	5,312,833	7	مشروعات تطوير عقاري
15,105,045	14,983,792		
			موجودات متداولة
353,456	19,272		بضاعة
600	-		موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الضائز
11,751,811	9,330,959	8	مدينون ومحفوعات مكملاً
162,830	185,219		أرصدة لدى البنوك ونقد
12,268,697	9,535,450		
27,373,742	24,519,242		
			مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
15,000,000	15,000,000	9	رأس المال
579,910	579,910	10	احتياطي قانوني
579,910	579,910	11	احتياطي عام
389,306	392,389	17	احتياطيات اخرى
(993,953)	(975,207)		تعديل تحويل عملاء أجنبية
(66,301,777)	(67,346,104)		ضائز متراكمة
(50,746,404)	(51,769,102)		حجز الموجودات الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
2,432,732	2,562,625		الحصص غير المسيطرة
(48,313,672)	(49,206,477)		إجمالي حجز الموجودات
			مطلوبات غير متداولة
69,089	60,416		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
69,089	60,416		
			مطلوبات متداولة
43,837,460	44,504,670	12	دائز مرابحة
712,984	309,759	13	قروض قصيرة الأجل
31,067,881	28,850,873	14	دائزون ومصروفات مستحقة
75,618,325	73,665,303		
75,687,414	73,725,719		
27,373,742	24,519,242		



إجمالي المطلوبات
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

نواف مساعد المحاسب
رئيس مجلس الإدارة

شركة أمار القابضة ش.م.ك. (مقابلة) وشركاتها التابعة

بيان للتدفقات النقدية المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2013 دينار كويتي	2014 دينار كويتي	إيضاحات	النشطة التشغيلية
1,127,845	(933,299)		الخصارة قبل الضرائب لتحويلات لـ:
97,131	8,726	5	حصة في ناتج شركات زميلة
(651,756)	-		ربح بيع موجودات مالية متاحة للبيع
13,355	8,041		استهلاك
104,793	-		تأمين معلومة
-	31,802		انخفاض قيمة مشروعات تطوير عقري
331,262	221,879		تكلفة تمويل
-	243,843		انخفاض قيمة مدينين
6,046	-		طرح البذلة كإمتحاة
2,591	(8,673)		مخصص تكلفة نهاية الخدمة
1,031,268	(427,682)		التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
1,288,471	334,184		بضاعة
-	600		موجودات مالية مدرجة بالتقوية المائلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,771,942	2,177,009		مدينون ومطلوبات مقبلاً
(10,736,612)	(2,239,047)		ذاتون ومصروفات متحققة
(6,644,930)	(154,936)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
-	(26,010)		النشطة الاستثمارية
1,113,635	-		شراء عقار ومعدات
6,105,953	116,472		المحصل من بيع عقار ومعدات
(111,242)	326	5	مشروعات تطوير عقري
7,108,346	90,788		حيازة شركات زميلة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
54,313	667,210		النشطة التمويلية
(693,316)	(403,229)		صافي الحركة في ذكلى مرابحة
(331,263)	(221,879)		صافي الحركة في عروض قصيرة الأجل
(970,266)	42,106		تكلفة تمويل
(506,850)	3,642		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
395,320	18,747		الزيادة (التقصير) في الأرصدة لدى البنوك والتاد
274,360	162,830		تحويل صلتك أجنبية
162,830	185,219		الأرصدة لدى البنوك والتاد في 1 يناير
			الأرصدة لدى البنوك والتاد في 31 ديسمبر



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2014

1. معلومات حول الشركة

إن شركة لمار القابضة ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") هي شركة مساهمة كويتية مقفلة تم تأسيسها وتسجيلها في الكويت في سنة 1975. إن عنوان مكتب الشركة الأم المسجل هو مدينة الكويت، الشرق، شارع عبد العزيز حمد الصقر، برج الزاوية 2، الطابق 46.

في 22 فبراير 2010، وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الأم على تغيير اسم الشركة الأم من "شركة القابضة القابضة ش.م.ك. (مقفلة)" إلى "شركة لمار القابضة ش.م.ك. (مقفلة)".

إن الشركة الأم هي شركة تابعة لشركة مجموعة حارف الاستثمارية ش.م.ك. ("الشركة الأم الوسيطة")، وهي شركة كويتية مساهمة مقفلة تم تأسيسها وتسجيلها في دولة الكويت، والتي هي شركة تابعة لبيت التمويل الكويتي ("الشركة الأم الكبرى")، وهو بنك إسلامي مسجل لدى بنك الكويت المركزي وأسهمه مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للشركة الأم وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 08 أكتوبر 2018، ويتم إصدارها بموجب موافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم. لمساهمي الشركة الأم صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في الجمعية العمومية السنوية.

تتضمن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم ما يلي:

- تملك السندات والأسهم في الشركات الكويتية وغير الكويتية وتقديم عروض لهذه الشركات؛
- إقراض الشركات الرميثة؛
- تملك حقوق الملكية وتأجير هذه الحقوق للشركات الأخرى؛
- استثمار التحويلات النقدية للقابضة في محافظ مالية مدارة من قبل الشركات والجهات المتخصصة.

تتم ممارسة كافة الأنشطة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والمعتمدة من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالشركة الأم.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي بموجبه تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012، تم إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 في 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012.

2. المفهوم المحاسبي الأساسي

حققت المجموعة خسائر بسائر بمبلغ 933,299 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (2013: 1,127,845 دينار كويتي)، وكما في ذلك التاريخ لدى المجموعة خسائر متراكمة بمبلغ 67,346,104 دينار كويتي (2013: 66,301,777 دينار كويتي) بما يزيد عن رأس المال المساهم به من قبل المساهمين. كما في 31 ديسمبر 2014، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 64,129,852 دينار كويتي (2013: 63,349,628 دينار كويتي). إضافة إلى ذلك، وكما في 31 ديسمبر 2014، لم تتمكن المجموعة من سداد بعض أرصدة المراجعة الدائنة بمبلغ 44,343,703 دينار كويتي إلى الشركة الأم الوسيطة وأخرون. لم يتم تجديد أرصدة المراجعة المستحقة المذكورة وفقاً للفترة المتضمنة كما في تاريخ هذه البيانات المالية المجمعة (إيضاح 15)، وتجرى إدارة الشركة الأم حالياً مناقشة مع الشركة الأم الوسيطة التي تملك 98.87% سهم في الشركة الأم لمعالجة هذه الأمور.

في ضوء خسائر السنة المالية والخسائر المتراكمة، قامت إدارة الشركة الأم بإجراء عملية التقييم الداخلية لاستراتيجية الأعمال وإعادة هيكلة هيكل رأسمال المجموعة.

شركة امار القابضة ش.م.ك. (مفصلة)
و شركاتها التابعة

إن هذه الظروف تشير إلى عدم تأكيد جوهرى حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية واعتمادها على إعادة هيكلة كلفة مطلوباتها و/أو دعم مساهمينا وعلى قدرة المجموعة على تحقيق ربحية وتدفقات نقدية إيجابية. وتلقى الإدارة في المحصلة النهائية للمناقشات مع المساهمين وخطة إعادة الهيكلة، ولذلك قامت بإعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبى.

3. أساس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدنار الكويتى الذي يمثل أيضاً العملة الرئيسية للشركة الأم.

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

3.1. التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية للمجموعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة.

3.2. معايير صاعدة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات الصادرة ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. تبنى المجموعة تطبيق هذه المعايير عند سريان مفعولها متى كان ذلك ممكناً.

المعيار الدولي للتقارير المالية 10 للبيانات المالية المجمعة

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 10 محل جزء من معيار المحاسبة الدولي 27 للبيانات المالية المجمعة والمستقلة الذي يعالج المحاسبة عن البيانات المالية المجمعة. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 10 نموذج رقابة واحد يطبق على كافة الشركات بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة. سوف تتطلب التغييرات المقدمة من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية 10 من الإدارة أن تقوم بممارسة أحكام هامة لتحديد الشركات التي تسيطر عليها، وإذا، يتطلب تجميعها من قبل الشركة الأم بالمقارنة بالمتطلبات التي كانت في معيار المحاسبة الدولي 27. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. ولا تتوقع الإدارة أن يكون له تأثير على بياناتها المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 11: للترتيبات المشتركة (يسري في 1 يناير 2013)

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 11 محل معيار المحاسبة الدولي 31: حصص في شركات محلصة وتصوير لجنة التفسيرات الدائنة 13 – المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة - المساهمات غير النقدية من شركاء المحاصة. يستبعد المعيار الدولي للتقارير المالية 11 خيار المحاسبة عن المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة باستخدام التجميع للنسبي. وبدلاً من ذلك، فإن الشركات الخاضعة لسيطرة مشتركة التي تستوفي تعريف شركة المحاصة ينبغي المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية. ولا تتوقع الإدارة أن يكون لتطبيق هذا المعيار أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 12 الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 12 كافة الإفصاحات الموجودة سابقاً في معيار المحاسبة الدولي 27 التي تتعلق بالبيانات المالية المجمعة وكذلك كافة الإفصاحات المتضمنة سابقاً في معيار المحاسبة الدولي 31 ومعيار المحاسبة الدولي 28. تتعلق هذه الإفصاحات بحصص المنشأة في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة والمنشآت الهيكلية. يجب عرض عدد من الإفصاحات الجديدة ولكن دون التأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة. ستقوم المجموعة بعرض هذه الإفصاحات عندما يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

معيار المحاسبة الدولي 27 للبيانات المالية المستقلة (منقح)

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 10 محل جزء من معيار المحاسبة الدولي 27 للبيانات المالية المجمعة والمستقلة الذي يعالج المحاسبة عن البيانات المالية المجمعة. ويتضمن أيضاً الأمور التي تم إقرارها في لجنة التفسيرات الدائمة - 12 التجميع - المنشآت ذات الأغراض الخاصة. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 10 نموذج رقابة واحد يطبق على كافة الشركات بما في ذلك الشركات

ذات الأراض الخاصة. سوف تتطلب التغييرات المقدمة من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية 10 من الإدارة أن تقوم بممارسة أحكام هامة لتحديد الشركات التي تسيطر عليها، ولذا، يتطلب تجميعها من قبل الشركة الأم بالمقارنة بالمتطلبات التي كانت في معيار المحاسبة الدولي 27. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. ولا تتوقع الإدارة أن يكون لتطبيق هذا المعيار أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي 28 استثمارات في شركات زميلة وشركات محاصة (تعديل) (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013)

نتيجة لتطبيق كل من المعيار الدولي للتقارير المالية 11 "الترتيبات المشتركة" والمعيار الدولي للتقارير المالية 12 "الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى" الجديدين، تم تعديل اسم معيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمارات في شركات زميلة" إلى معيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمارات في شركات زميلة وشركات محاصة" وبيّن تطبيق طريقة حقوق الملكية على الاستثمارات في شركات المحاصة بالإضافة إلى الشركات الزميلة. ولا تتوقع الإدارة أن يكون لتطبيق هذا المعيار أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014 الصيغة النهائية من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يعكس كافة مراحل مشروع الأدوات المالية ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والتقييم وكافة الإصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والتقييم وانخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. ويجب تطبيق المعيار بأثر رجعي إلا أن معلومات المقارنة ليست إلزامية. ويسمح بالتطبيق المبكر للإصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (2011 و 2012 و 2013) إذا كان تاريخ التطبيق المبني قبل 1 فبراير 2015. إن الإدارة بصدد تقييم تأثير هذا المعيار على البيانات المالية المجمعة للمجموعة عند التطبيق.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 ويقدم نموذجاً جديداً مكوناً من خمس مراحل ينطبق على الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 15، تحقق الإيرادات بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع الشركة أن يكون لها أحتية فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل. يحل معيار الإيرادات الجديد محل كافة متطلبات تحقق الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية. ويلزم إما التطبيق الكامل أو المعدل بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتأجيل تاريخ سريان المعيار لمدة سنة واحدة لحين الانتهاء من التعديلات الخاصة به.

المعيار الدولي للتقارير المالية 14: الحسابات الأجلة النظامية

إن المعيار الدولي للتقارير المالية 14 هو معيار اختياري يسمح للشركات التي تخضع أنشطتها لمعدلات البنك المركزي بالاستمرار في تطبيق معظم السياسات المحاسبية الحالية لأرصدة الحسابات الأجلة النظامية عند تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة. وينبغي على الشركات التي تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 14 عرض الحسابات الأجلة النظامية كبنود منفصلة في بيان المركز المالي وعرض الحركات في أرصدة الحسابات كبنود منفصلة في بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى. يتطلب المعيار الإفصاح عن طبيعة خضوع الشركة لمعدلات البنك المركزي والمخاطر المرتبطة به وتأثيراته على البيانات المالية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 14 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. نظراً لأن المجموعة هي إحدى الجهات الحالية التي تقوم بإعداد المعايير الدولية للتقارير المالية، لن يسري هذا المعيار.

ليس من المتوقع أن يكون لدورة التحسينات السنوية 2012-2014 التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2016 تأثير مادي على المجموعة.

تتضمن البيانات المالية المجمعة للبيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة بما في ذلك الشركات ذات الأراض الخاصة (بشار إليها معاً بـ "المجموعة") كما في 31 ديسمبر من كل سنة. تتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر، أو يكون لها حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. تسيطر المجموعة بشكل محدد على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لديها:



شركة اعمار القابضة ش.م.م. (مفصلة)
و شركاتها التابعة

• القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة على الشركة المستثمر فيها).

• التعرض لمخاطر، أو حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.

• القدرة على استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

عندما تحتفظ المجموعة بأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها ، تأخذ المجموعة كلفة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

• الترتيب التعاقدى مع مالكي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها.

• الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.

• حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعهد المجموعة بتقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغييرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف تلك السيطرة عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى الخاصة بمساهمي الشركة الأم للمجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك الأمر إلى رصيد عجز للحصص غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركة التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركة التابعة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كلفة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة.

تمثل الحصص غير المسيطرة في صفاتي الموجودات (باستثناء الشهرة) في الشركات التابعة المجمعة غير الخاصة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي الشركة الأم. تعرض حقوق الملكية و صفاتي الإيرادات الخاصة بالحصص غير المسيطرة بشكل منفصل في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في شركة تابعة، مع عدم فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تعمل على:

- استبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.

- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.

- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية للمترجمة المسجلة في حقوق الملكية.

- تعمل على تحقق القيمة العادلة للمقابل المستلم.

- تعمل على تحقق القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.

- تعمل على تحقق أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.

- تعيد تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها، إذا كان ذلك مناسباً وحسبما تقتضي الضرورة إذا قامت المجموعة ببيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرة.

فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة:

اسم الشركة

حصة الملكية الظاهية

كما في 31 ديسمبر

النشاط الرئيسي



مصر

حقارات واستثمارات

الشركات المملوكة مباشرة

شركة ميلا للاستثمار السياحي والعقاري ش.م.م.

2013

2014

50.58%

50.58%

شركة لمار القابضة ش.م.ك. (مفصلة)
و شركاتها التابعة

100%	100%	استشارات والتدريب	الكويت	شركة كواليتاس للاستشارات والتدريب ش.م.ك
100%	100%	توظيف واستشارات	الكويت	شركة اس أو اس لتوظيف الموارد البشرية ذ.م.م.
100%	100%	تتقيق وتطوير المناهج	نبي	شركة حلول المعرفة العالمية بوكيه اس لف زد ذ.م.م.
100%	100%	تتقيق وتطوير المناهج	لبنان	شركة حلول المعرفة العالمية ذ.م.م.
100%	100%	تقديم الموارد بشرية	للكويت	شركة الأبعاد البشرية للتجارة العامة والمقاولات ذ.م.م.
100%	100%	توظيف واستشارات	موريشوس	شركة اسيا للتدريب المهني المحدودة
100%	100%	توظيف واستشارات	هونغ كونج	شركة اسيا هيو مان كابيتال القابضة

شركات محتفظ بها من قبل مينا

99.80%	66.66%	مياحة	مصر	شركة مينا للمنتجات ش.م.م.
95.00%	95.00%	زراعة	مصر	شركة مينا للمشروعات الزراعية (مينا لاند سكيب) ش.م.م.
64.60%	64.60%	لتسويق	مصر	الشركة للمصرية لإدارة المشروعات والتسويق ش.م.م.
98.00%	98.00%	عقارات	مصر	شركة مينا سيبي ستر ش.م.م.
99.80%	99.80%	عقارات	مصر	مينا اسكان المستقبل القابضة ش.م.م.
99.80%	99.80%	عقارات	مصر	مينا للتنمية والاستثمارات المياحية

3.3 السياسات المحاسبية الهامة

دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة العيارة المحاسبية. تقاس تكلفة العيارة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العفلة في تاريخ العيارة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، تقوم المجموعة بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصص في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. تدرج تكاليف العيارة كمصرفات عند تكبدها ضمن المصروفات الإدارية.

عندما تقوم المجموعة بعيارة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات المالية التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة لغرض التحديد والتصنيف المناسب وفقاً للأحكام التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ العيارة. يتضمن ذلك فصل عقود المبادلات ومعدلات الربح المتضمنة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المشتراة.

عند تحقيق دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العفلة في تاريخ العيارة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ العيارة من خلال بيان الدخل المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري، سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ العيارة. إن التخيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل المقدّر كأصل أو التزم تدرج طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إما في بيان الدخل المجمع أو كتغيير في الإيرادات الشاملة الأخرى. إذا تم تصريف المقابل للمحتمل كحقوق ملكية، بعد قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل زيادة إجمالي المقابل المحول والمبلغ المسجل للحصص غير المسيطرة عن صافي الموجودات المشتراة المحددة والمطلوبات المقدرة. إذا كان هذا المقابل أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق في بيان الدخل المجمع.

بعد التحقق المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر مترتبة من انخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ العيارة، إلى كل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة والتي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المشتراة إلى تلك الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة إنتاج النقد ويتم استبعاد جزء من العملية بدخول تلك الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة في القيمة العفلية للعملية عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الظروف على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق مع أخذ شروط السداد المحددة تعاقدياً في الاعتبار وباستثناء الضرائب أو الرسوم. انتهت المجموعة إلى أنها تعمل على أنها كشركة أساسية تعمل عن نفسها في جميع ترتيبات الإيرادات حيث إنها الملزم الرئيسي في كافة ترتيبات الإيرادات كما أن لديها نظام تسعير وتعرض أيضاً لمخاطر البضاعة ومخاطر الائتمان. يجب الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

إيرادات من بيع مشروعات تطوير عقاري

تتحقق الإيرادات من بيع مشروعات التطوير العقاري عندما تنتقل المزايا والمخاطر الهامة من ملكية العقارات إلى المشتري ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها.

إيرادات عقود الإنشاء

يتم احتساب إيرادات وأرباح العقود طويلة الأجل وفقاً لطريقة نسبة الإنجاز المحاسبية. يتم تمديد هذه العقود صوماً على فترات تتجاوز السنة الواحدة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم قياس مبلغ الإيرادات والأرباح من عقود الإنشاء بالرجوع إلى نسبة التكاليف الحالية المتكبدة حتى تاريخه إلى إجمالي التكاليف المقدرة لكل عقد والمطبقة على الربح المقدّر من العقد، مطروحاً منها نسبة الأرباح المسجلة سابقاً.

تقيد الأرباح فقط عندما يصل العقد إلى مرحلة يمكن عندها تقدير الربح النهائي بدرجة معقولة من التاكيد خلال المراحل الأولى من العقد، لتتحقق الإيرادات فقط في حدود التكاليف المتكبدة المتوقع استردادها، ومن ثم لا يقيد أي ربح تدخل المطالبات وأوامر التغيير فقط في تحديد ربح العقد عندما تصل المفاوضات إلى مرحلة متقدمة حيث يكون اعتمادها من قبل مالك العقد محتملاً ويمكن قياسها بصورة موثوق منها. تقيد الخسائر المتوقعة على العقود بالكامل فور التقبّل بها.

إيرادات الخدمات التعليمية والخدمات المتعلقة بها

تتحقق الإيرادات من الخدمات التعليمية والخدمات المتعلقة بها بمعدل المبالغ المحملة بالخصومات المسموح بها على أساس توزيع نسبي زمني للسنة المالية.

إيرادات صمولات

تتحقق إيرادات الصمولات عندما يصبح بالإمكان فوائس نتيجة المعاملة بصورة موثوق منها بالرجوع إلى مرحلة إتمام المعاملة في تاريخ التقارير المالية.

إيرادات مريحة التمويل

تتحقق إيرادات المريحة التمويل على أساس توزيع نسبي زمني بحيث تحقق معدل ثابتاً دورياً ثابتاً استناداً إلى الرصيد القائم.

الضرائب

حصّة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب الشركة الأم حصّة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أن الإيرادات من الشركات الزميلة والشركات التابعة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والممول إلى الاحتياطي القانوني يجب استثنائه من ربح السنة عند تحديد حصّة المؤسسة.

الشركة

يتم احتساب حصّة الشركة بنسبة 1% من ربح الشركة الأم وفقاً لقرار وزير المالية رقم 2007/58 والذي أصبح سارياً اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

الضرائب على الشركة التابعة الأجنبية

يتم احتساب الضرائب على الشركة التابعة الأجنبية على أساس معدلات الضرائب المطبقة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية في البلدان التي تعمل فيها هذه الشركة التابعة.

عقار ومعدات

يُدرج العقار والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم والانخفاض في القيمة، إن وجد. عند بيع أو سحب الموجودات من الاستخدام، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويُدْرَج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن بيعها في بيان الدخل المجموع.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمال الإنتاجية المقدرة كما يلي:

مباني	من 4 إلى 50 سنة
أثاث وتجهيزات	10 سنوات
أدوات	من 1 إلى 10 سنة
سيارات	5 سنوات
معدات ميكانيكية	3 سنوات

يتم مراجعة القيمة النظرية للعقار والمعدات لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى أن القيمة النظرية قد لا يمكن استردادها. فإذا ظهرت مثل ذلك المؤشر وإذا كانت القيمة النظرية مسجلة بأكثر من مبلغها المقدر الممكن استردادها، تخفيض الموجودات إلى مبلغها الممكن استردادها والذي يتمثل في القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع أو للقيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

يتم رسملة المصروفات المتكبدة لاستبدال جزء من أحد بنود العقار والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة ويتم شطب القيمة النظرية للجزء المستبدل. ويتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى فقط عندما تعيق زيادة المنافع الاقتصادية لبند العقار والمعدات المتعلق بها. وتتحقق كلفة المصروفات الأخرى في بيان الدخل المجموع عند تكبدها.

يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية. إن الشركة الزميلة هي الشركة التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً مأموساً وهي ليست شركة تابعة أو شركة محاصة.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في الشركة الزميلة مبدئياً بالتكلفة في بيان المركز المالي المجموع زائداً تغييرات ما بعد الحيازة في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. تُقَدَّر الخسائر الزائدة عن تكلفة الاستثمار في الشركة الزميلة عندما تتحمل المجموعة التزامات بالديانة عن الشركة الزميلة. تُدرج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة ضمن القيمة النظرية للاستثمار ولا يتم

إبطالها أو اختبارها بصورة منفصلة لتحديد الانخفاض في القيمة. يعكس بيان الدخل المجموع حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عند حدوث تغير مسجل مباشرة في الإيرادات الشاملة للشركة الزميلة، تسجل المجموعة حصتها في أي من هذه التغييرات ويتم الإصاح عنها، متى كان ذلك ممكناً، ضمن بيان التغييرات في الإيرادات الشاملة الأخرى. إن التوزيعات المستلمة من شركة زميلة تخفيض القيمة النظرية للاستثمار. تستبعد الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة بما يتناسب مع حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ التقارير المالية للشركات الزميلة وللمجموعة متطابقة في حالة الاختلاف في تواريخ التقارير المالية للشركة الزميلة، والذي لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ التقارير المالية للمجموعة، يتم إجراء تعديلات لتعكس تأثيرات المعاملات أو الأحداث الهامة التي وقعت بين ذلك التاريخ وتاريخ البيانات المالية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للشركة الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة للمعاملات والأحداث المشابهة في الظروف المماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسارة انخفاض قيمة إضافية لاستثمار المجموعة في شركاتها الزميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. وفي هذه الحالة، احتساب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها النظرية ويسجل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركة الزميلة بما يتناسب مع حصة المجموعة في الشركة الزميلة. كما تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم تتضمن المعاملات دليلاً على انخفاض قيمة الأصل المسجل.

مشروعات التطوير العقاري والبضاعة

تدرج مشروعات التطوير العقاري والبضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل. إن تكلفة مشروعات التطوير العقاري والبضاعة تتضمن المصروفات المتكبدة حتى يصل كل منتج إلى مكانه وحالته الحاضرة. يستند صافي القيمة للممكن تحقيقها سعر البيع المقدر ناقصاً أية تكاليف إضافية من المتوقع تكبدها عند الإتمام والبيع.

الموجودات والمطلوبات المالية الموجودات المالية

القياس المبني والتحقق

يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 كـ "موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" و "موجودات مالية متاحة للبيع" و "فروض ومدىين". تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية عند التحقق المبني.

يتم تحقق كافة الموجودات المالية مبنياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المتوقعة بها مباشرة في حالة الاستثمارات غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني محدد من خلال اللوائح أو الأعراف السائدة في السوق (المشتريات بالطريقة الاعتيادية) يتم تسجيلها في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. تتضمن الموجودات المالية للمجموعة الاستثمارات المسعرة وغير المسعرة والمدىين والنقد والأرصدة لدى البنوك.

القياس اللاحق

يستند قياس الموجودات المالية إلى تصنيفها كما يلي:

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشمل الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الموجودات المالية المحفوظ بها لأغراض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة عند التحقق المبني، كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تصنف الموجودات المالية كـ "محفوظ بها لأغراض المتاجرة"، إذا تم حيازتها بغرض البيع على المدى القريب. تصنف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من

خلال الأرباح أو الخسائر في حالة إدارة هذه الموجودات وتقييم أداؤها استناداً إلى القيمة العادلة الموثوق منها وفقاً لإستراتيجية الاستثمار الموثقة.

تدرج الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة في بيان المركز المالي المجموع مع إدراج الأرباح أو الخسائر المحققة في بيان الدخل المجموع.

موجودات مالية متاحة للبيع

تتمثل الموجودات المالية المتاحة للبيع في تلك الموجودات المالية غير المشتقة التي يتم تصنيفها كمحاكاة للبيع أو تلك التي لا يتم تصنيفها "كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "فروض ومدىين". بعد التحقق المبني، يتم قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، حتى يتم عدم تحقق الاستثمار أو عند تحديد انخفاض في قيمته، حيث يتم في تلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر للمتركمة المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل المجموع.

مدىين

إن المدىين هي موجودات مالية غير مشتقة لها منقوصات ثابتة أو يمكن تحديدها وكذا غير مسعرة في سوق نشط بعد التحقق المبني، يدرج المدىين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح للعلى أيضاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. يؤخذ في الاعتبار أي علاوة أو خصم عند الحيازة ويتم إدراجه ضمن تكاليف المشتقة والرسوم التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

يتكون المدىين من المدىين التجاريين والموجودات الأخرى.



مدينون تجاريون

يدرج المدينون التجاريون بمبلغ الفاتورة الأصلي ناكساً مخصص لقاء أي مبالغ مشکوك في تحصيلها. يتم تقدير المبالغ المشكوك في تحصيلها عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير محتمل. تشطب الديون المعنومة عندما لا يكون هناك أي احتمال لاستردادها.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن أصلًا ماليًا أو مجموعة موجودات مالية انخفضت في قيمتها. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية منخفضة في قيمتها فقط إذا ما توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبني (حدث خسارة مؤكدة) للأصل ويكون الحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن تقديره بصورة موثوق منها. قد يتضمن الدليل على انخفاض القيمة مؤشرات على مواجهة المقترض أو مجموعة المقترضين لصعوبة مالية كبيرة، أو تأخير في سداد القوائد أو الدفعات الأساسية أو احتمال إظهار إلتاسهم أو الترتيبات المالية الأخرى وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى أن هناك نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغييرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بحالات التأخير. إذا ما توفر مثل هذا الدليل، تدرج خسارة لانخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع.

موجودات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية بتقييم وجود دليل موضوعي على أن استثمارًا أو مجموعة من الاستثمارات تعرضت للانخفاض في القيمة. بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المصنفة كماتحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي قد يتضمن الانخفاض الكبير أو المتواصل في القيمة العادلة للاستثمار دون تكلفته. وإذا ما توفر دليل على انخفاض القيمة، يتم قطب الخسائر المتراكمة - المقتصة بالمقارنة بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة المالية، نقصاً أية خسائر انخفاض في قيمة تلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل المجموع - من بيان الدخل الشامل المجموع مع إدراجها في بيان الدخل المجموع. إن خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في الأسهم لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجموع؛ يتم تسجيل الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل الشامل المجموع.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطلقة

إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض القيمة للموجودات المدرجة بالتكلفة المطلقة، فإن قيمة خسارة الانخفاض في القيمة تتحدد بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (بإستثناء خسائر الائتمان المتوقعة التي لم يتم تكبدها) مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي وتسجل الخسارة في بيان الدخل المجموع.

تقوم المجموعة أولاً بتقييم وجود الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة بصورة فردية للموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية، وبصورة مجمعة للموجودات المالية غير الجوهرية بصورة فردية. في حالة تحديد عدم وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة للأصل المالي الذي تم تقييمه بصورة فردية، سواء كان الانخفاض جوهري أو غير جوهري، يتم إدراج الأصل ضمن مجموعة الموجودات المالية ذات سمات مخاطر الائتمان مماثلة ويتم تقييم مجموعة الموجودات المالية بصورة مجمعة لتحديد الانخفاض في قيمتها. بالنسبة للموجودات المالية التي يتم تقييمها بصورة فردية لتحديد الانخفاض في القيمة والتي تحقق لها أو ما يزال يتحقق لها خسارة الانخفاض في القيمة فلا يتم إدراجها ضمن التقييم المجموع للانخفاض في القيمة. يتم إجراء تقييم الانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقارير مالية.

في حالة انخفاض مبلغ خسارة انخفاض القيمة، في فترة لاحقة، ويمكن ربط الانخفاض بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تحقق الانخفاض، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً. ويتحقق العكس اللاحق لخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل تكلفته المطلقة في تاريخ العكس.

المطويات المالية

التحقق المبني والقياس

يتم تصنيف المطويات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 "مطويات مالية بخلاف تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" و"قروض وسلف". تحدد المجموعة تصنيف مطوياتها المالية عند التحقق المبني.



تتحقق كافة المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المتعلقة بها مباشرة في حالة القروض والسلف.

تتضمن المطلوبات المالية دائني المرابحة والقروض قصيرة الأجل والدائنين والمصرفيات المستحقة.

دائنو مرابحة

يتمثل دائنو المرابحة في المبلغ المستحق على أساس الدفع الموجل لموجودات تم شراؤها وفقاً لتركيبات مرابحة. تدرج أرصدة المرابحة الدائنة بمجمل المبلغ المستحق، بالصافي بعد الربح الموجل المستحق. يتم تسجيل الربح المستحق كمصرفيات على أساس توزيع نسبي زمني يأخذ في الاعتبار معدل الربح الخاص بها والرصيد القائم.

قروض قصيرة الأجل

تدرج القروض قصيرة الأجل في بيان المركز المالي المجمع بمبالغها الأساسية. تظهر الأقساط المستحقة خلال سنة واحدة كمطلوبات متداولة. يحمل الربح كمصرفيات عند استحقاقه، بينما تدرج المبالغ غير المسددة في بند "دائنون ومصرفيات مستحقة".

دائنون ومصرفيات مستحقة

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع أو خدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أو لم تصدر.

عدم تحقق المطلوبات المالية

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التغيير أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويُدْرَج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتماثل بها في أسواق نشطة بتاريخ كل تقارير مالية بالرجوع إلى الأسعار المطبقة في السوق أو أسعار الوسطاء (سعر الشراء للمراكز المدينة وسعر الطلب للمراكز الدائنة)، بدون أي خصم لتكاليف المعاملة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية غير المتماثل بها في سوق نشط، تحدد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم ملائمة. تتضمن هذه الأساليب استخدام معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة أو الرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير، أو تحليل التكتقات النقدية المخصومة أو نماذج تقييم أخرى.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص للمبلغ المستحقة إلى الموظفين طبقاً لتقانون العمل الكويتي و عقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في البلاد التي تزاوِل الشركات التابعة نشاطها بها. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافأة تستحق على مدى فترة الخدمة. تساهم المجموعة أيضاً في برنامج التقاعد الحكومي محدد الاشتراكات لموظفيها الكويتيين وفقاً للمتطلبات القانونية في الكويت.

تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الاقتراض التي تتعلق مباشرة بحيازة أو إنشاء أو إنتاج أصل يحتاج إنشاءه إلى فترة زمنية طويلة لكي يصبح جاهزاً للاستعمال المزمع له أو بيعه يتم رسمتها كجزء من تكلفة الموجودات ذات الصلة. تسجل كافة تكاليف الاقتراض الأخرى كمصرفيات في الفترة التي يتم تكبدها خلالها. تتكون تكاليف الاقتراض من الربح والتكاليف الأخرى التي تكبدها المنشأة فيما يتعلق بالأقراض الأموال.



انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
تحدد المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلاً ما قد انخفض في قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها للأصل الفردي ما لم يكن غير منتج لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الأصل أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة النظرية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن مبلغه الممكن استرداده، يعتبر الأصل المنخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقطرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضرائب الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة

بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى للبيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب، ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضايفات التقييم أو أسعار الأسهم المعلنة لشركات تابعة متداولة علناً أو المؤشرات الأخرى المتاحة للقيمة العادلة.

تدرج خسائر انخفاض القيمة من العمليات المستمرة في بيان الدخل المجمع ضمن فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الأصل الذي انخفضت قيمته.

بالنسبة للموجودات باستثناء شهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده. يتم حكن خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. في هذه الحالة، يتم زيادة القيمة النظرية للأصل إلى مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ للزائد لا يمكن أن يتجاوز القيمة النظرية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة ويسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع.

يجب تطبيق المعايير التالية عند تقييم انخفاض قيمة بعض الموجودات غير المالية.

موجودات غير ملموسة

يتم اختبار الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير محددة لتحديد انخفاض قيمتها سنوياً كما في 31 ديسمبر إما بصورة فردية أو على مستوى وحدة إنتاج النقد، حسبما هو ملائم وعندما تشير الظروف إلى أن القيمة النظرية قد تتعرض للانخفاض.

العملة الأجنبية

يتم عرض البيانات المالية المجمعة للمجموعة بالدينار الكويتي وهو أيضاً للعملة الرئيسية للشركة الأم. تحدد كل شركة في المجموعة عملتها الرئيسية ويتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل شركة باستخدام عملتها الرئيسية. تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية مبدئياً من قبل شركات المجموعة بعملاتها الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة.

شركات المجموعة

يتم تحويل الموجودات بما في ذلك الشهرة - سواء أكانت موجودات نقدية أو غير نقدية - للعمليات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم تحويل نتائج التشغيل لمثل هذه العمليات بمتوسط أسعار الصرف للسنة، ويتم تجميع فروق تحويل العملات الناتجة في بند منفصل ضمن بيان الدخل الشامل المجمع وهو "تعديل تحويل عملات أجنبية" حتى تاريخ بيع العملية الأجنبية.

المخصصات

تقيد للمخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزامات حالية (قانونية أو استدلالية) ناتجة عن أحداث وقعت من قبل، كما أنه من المحتمل أن تظهر الحاجة إلى التدفق الصادر للموارد المتوقعة لتسوية التزام ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق فيها.



المطلوبات والموجودات الطارئة
لا يتم إدراج المطلوبات الطارئة ضمن بيان المركز المالي المجمع بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الصادر للموارد المتضمنة لمنافع اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات الطارئة ضمن بيان المركز المالي المجمع بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون التدفق الوارد للمنافع الاقتصادية مرجحاً

الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة الأحكام

إن إعداد البيانات المالية المجمعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاح عن المطلوبات الطارئة في تاريخ التقارير المالية. ولكن عدم التأكد من الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلاً جوهرياً في مبلغ الأصل أو الالتزام المتأثر في فترات مستقبلية.

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، استخدمت المجموعة الأحكام التالية، بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات، والتي لها التأثير الأكثر جوهرياً على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الأدوات المالية

تقوم الإدارة بتخلاء أحكام عند تصنيف الأدوات المالية استناداً إلى نية الإدارة عند الحيالة أي إذا ما كان ينبغي تصنيفها كمتاحة للبيع أو موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو قروض ومدينين. عند اتخاذ هذه الأحكام تأخذ المجموعة في الاعتبار الغرض الرئيسي الذي تم من أجله حيالة هذه الأدوات، وكيف تنوي إدارتها ورفع التقارير عن أداؤها.

التكلفة المقدرة لعقود غير مكتملة

تتبع الإيرادات من عقود التركيب بالرجوع إلى نسبة التكاليف المتكبدة إلى إجمالي التكاليف المقدرة لكل عقد والمطبقة على إيرادات العقود المقدرة، وتخفض بنسبة الإيرادات المسجلة مسبقاً. يتطلب ذلك من المجموعة أن تستخدم الأحكام المحاسبية في تقدير إجمالي التكاليف المتوقعة لإكمال كل عقد.

أرباح عقود غير مكتملة

لا لتحقق الأرباح لعقود غير مكتملة إلا عندما يصل العقد إلى مرحلة يمكن عندها تقدير الأرباح النهائية بدرجة تأكد معقولة. وتطلب ذلك من إدارة الشركة الأم أن تحدد المستوى الذي يمكن عنده الوصول إلى التقديرات المعقولة.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكيد من التقديرات بتاريخ التقرير المالية والتي تطوي على مخاطرة جوهرياً بأن تؤدي إلى تعديل جوهري على القيمة التقديرية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

الأصول الإنتاجية للمعيار والمعدات والموجودات غير الملموسة

تقدر الإدارة الأصول الإنتاجية والقيمة التخزينية للمعيار والمعدات والموجودات غير الملموسة على أساس الاستخدام المزمع للموجودات والأصول الاقتصادية لتلك الموجودات. إن التغييرات اللاحقة في الظروف مثل التقدم التكنولوجي أو الاستخدام المتوقع للموجودات ذات الصلة قد تؤدي إلى اختلاف الأصول الإنتاجية الفعلية أو القيم التخزينية عن التقديرات المبديية.

تقييم الاستثمارات في أسهم غير مسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في أسهم غير مسعرة عادة إلى واحد مما يلي:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبيانات شروط وسمات مخاطر مماثلة

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في الأسهم غير المسعرة يتطلب تقديراً جوهرياً.

شركة امار القابضة ش.م.ك. (مقولة)
و شركاتها التابعة

انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة على الأقل مرة واحدة سنوياً بتحديد ما إذا كانت الشهرة انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير للقيمة أثناء الاستخدام لوحدات إنتاج النقد التي تتوزع عليها الشهرة. كما أن تقدير القيمة عند الاستخدام يتطلب من المجموعة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل خصم مناسب لاحتساب القيمة العالية لتلك التدفقات النقدية.

انخفاض قيمة العقار والمعدات

يتم مراجعة القيم الدفترية لموجودات المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية لغرض تحديد ما إذا كان هناك مؤشر أو دليل موضوعي على انخفاض القيمة أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض قيمة الأصل. فإذا ما وجد مثل هذا المؤشر أو الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل ويتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده.

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة الموجودات المالية المتاحة للبيع كمتخفضة في قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عند ظهور دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إن صلية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب أحكاماً جوهرية.

انخفاض قيمة المدينين

تقوم المجموعة بمراجعة الأرصدة المدينة المشكوك في تحصيلها بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة محددة يجب على الإدارة اتخاذ أحكام جوهرية بالنسبة لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى الافتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكيد، ولا تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات.

4. الضرائب على الشركات التابعة الأجنبية

إن الضرائب على الشركة التابعة الأجنبية تتمثل في الضرائب الحالية والموجبة المحسبة على ربح شركة مينا وفقاً للقوانين الضريبية المصرية.

5. استثمار في شركات زميلة.

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
972,838	958,728	الرصيد الإجمالي
(97,131)	(8,726)	حصة في نتائج شركات زميلة
(8,476)	(2,533)	توزيعات أرباح
91,767	20,311	تعديل تحويل عملات أجنبية
<u>958,728</u>	<u>967,780</u>	



شركة أمار القابضة ش.م.ك. (مقابلة)
و شركاتها التابعة

الحصة الناعية 2013	الحصة الناعية 2014	بلد التأسيس	اسم الشركة
50%	50%	مصر	بيع الحمراء للتنمية السيلابية ("بيع")
25.37%	25.37%	للكويت	شركة سترجي كوربوريشن الاستشارية ذ.م.م.
7.33%	7.33%	مصر	النيل الأزرق للبناء والإنشاء (النيل)**
45%	45%	الصين	شركة جياكسنيج وورلد انيوكشن تكنولوجي المحدودة*
45%	45%	الهند	شركة برونيفيك للنظم والتكنولوجيا برافيت أيمتد
%35	%35	مصر	شركة مجموعة فلوريدا للتنمية إن كافة الشركات الزميلة هي غير مسعرة.

6. موجودات مالية متاحة للبيع

يتم إدراج الموجودات المالية المتاحة للبيع بالتكلفة ناقصا الانخفاض في القيمة حيث إن طبيعة هذه الاستثمارات تشير إلى عدم امكانية تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة إلا عند تحقيق الاستثمارات الفردية أو بيعها. قامت الإدارة بإجراء تقييم لاستثماراتها في أسهم غير مسعرة للتقييم ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة قد وقع في قيمة هذه الاستثمارات. واستنادا إلى أحدث المطومات المالية، ترى الإدارة أنه لا ضرورة لاحتساب انخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع.

7. مشروعات التطوير العقاري

يعرض الجدول التالي ملخص للحركة في مشروعات التطوير العقاري:

2013 دينار كويتي	2014 دينار كويتي	مشروعات تطوير عقارى في مصر
5,461,105	5,312,833	
<u>5,461,105</u>	<u>5,312,833</u>	

8. مدينون ومطالبات ماكنما

2013 دينار كويتي	2014 دينار كويتي	مدينون تجاريون المستحق من أطراف ذات علاقة (إيضاح 15) أوراق دفع مستحقة مدينو بيع شركات مدينون آخرون
1,681,777	2,124,690	
976,574	592,382	
3,468,449	2,484,183	
5,093,612	3,488,995	
531,399	640,709	
<u>11,751,811</u>	<u>9,330,959</u>	

9. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع 150,000,000 سهم كذا في 31 ديسمبر 2014 (2013: 150,000,000 سهم) بقيمة 100 فلس لكل سهم مدفوعة نقداً.



10. الاحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية وللنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذكاة إلى حساب الاحتياطي القانوني. لم يتم إجراء أي تحويلات خلال السنة حيث تكبدت الشركة خسائر خلال السنة. يجوز للشركة الأم ان تقرر وقف هذا التحويل السنوي عندما يعادل رصيد الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع.

ان توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع الأرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

11. الاحتياطي العام

وفقاً للنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم بعد التعديل بالخصائر المتراكمة وقيل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذكاة إلى حساب الاحتياطي العام. يجوز وقف هذا التحويل السنوي بموجب قرار الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية من مجلس الإدارة

لم يتم إجراء مثل هذا التحويل حيث إن الشركة الأم تكبدت خسائر خلال السنة الحالية.

12. مراهجة دائنة

ان تمويل المراهجة مستحق إلى الشركة الأم الوسطى وأطراف ذات علاقة مقابل متوسط ربح بنسبة 7% (2013: 7%) سنوياً (إيضاح 15). خلال السنة، لم تتمكن الشركة الأم من سداد المراهجة للدائنة المستحقة بمبلغ 44,504,670 دينار كويتي إلى الشركة الأم الوسطى وآخرون. كما في تاريخ هذه البيانات المالية المجمعة. لم يتم تجديد أوصدة دائنتي المراهجة المذكورة آنفاً لفترة إضافية كما في تاريخ هذه البيانات المالية المجمعة كما لم يتم تكديف تمويل للفترة من تاريخ التاجر إلى 31 ديسمبر 2014. وتجري إدارة الشركة الأم حالياً مناقشة مع الشركة الأم الوسطى التي تمتلك 98.87% سهم في الشركة الأم.

13. فروض قصيرة الاجل

ان للفروض قصيرة الاجل تحمل معدلات ربح متغيرة بنسبة 13.8% (2013: 13.8%) سنوياً وهي مكفولة بضمان اوراق قبض

2013	2014
دينار كويتي	دينار كويتي
712,984	309,759
712,984	309,759

فروض قصيرة الاجل

14. دائنون ومصرفات مستحقة

2013	2014
دينار كويتي	دينار كويتي
4,602,528	1,983,755
4,165,058	5,514,995
19,831,240	18,210,328
2,469,055	3,141,795
31,067,881	28,850,873

دائنون تجاريون
دفعات مقدماً من صلاء
المستحق إلى أطراف ذات علاقة (إيضاح 15)
دائنون آخرون ومصرفات مستحقة



شركة أمار القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
و شركاتها التابعة

15. معاملات مع أطراف ذات الصلة

يمثل الأطراف ذات علاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا بالمجموعة وشركات يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن المعاملات مع أطراف ذات علاقة كالتالي:

2013 المجموع دينار كويتي	2014 المجموع دينار كويتي	آخرون دينار كويتي	الشركة الأم الوسطى دينار كويتي	بيان المركز المالي المجموع
976,574	592,382	592,382	-	مدينون ومبالغ مدفوعة مقدماً (إيضاح 8)
43,825,127	44,504,670	160,967	44,343,703	دائنو مرابحة (إيضاح 12)
19,831,240	18,210,328	-	18,210,328	دائتون ومصروفات مستحقة (إيضاح 14)
-	-	-	-	بيان الدخل المجموع
-	-	-	-	تكاليف مرابحة

مخالفات موظفي الإدارة العليا
إن مكافآت الإدارة العليا خلال السنة هي كما يلي:

2013 دينار كويتي	2014 دينار كويتي	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
221,920	171,440	
221,920	171,440	

16. إدارة المخاطر

تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة المجموعة لكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً للبيود المخاطر والأدوات الرقابية الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح وتحصل كل فرد بالمجموعة مسئولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمستويات المنوطة به داخل المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. وتنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم. لم يتم إجراء أية تغييرات في أهداف وسياسات إدارة المخاطر خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2014 و 31 ديسمبر 2013. تقوم إدارة المجموعة بمراجعة واجتراء السياسات الخاصة بإدارة كل نوع من هذه المخاطر الموضحة فيما يلي:

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة أحد الأطراف في عقد أداة مالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تتكون الموجودات المالية التي تتعرض لمخاطر الائتمان بصورة أساسية من المرابحة المدينة والمدينين والأرصدة لدى البنوك.



شركة نمار للقبضة ش.م.ك. (مقفلة)
و شركاتها التابعة

تطبق المجموعة سياسات وإجراءات للحد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها فيما يتعلق بأية طرف مقبل ولمراقبة تحصيل الأرصدة المدينة على أساس مبدأ الاستمرارية. تحد المجموعة من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأرصدة لدى البنوك عن طريق التعامل فقط مع البنوك والمؤسسات المالية ذات السمعة الجيدة. إضافة إلى ذلك، يتم مراقبة الأرصدة المدينة باستمرار مما ينتج عن عدم تعرض المجموعة لمخاطر جوهرية بالنسبة للديون المدومة.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ينتج من عجز الطرف المقابل وبحيث يعادل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان القيمة الدفترية لهذه الأدوات. عند تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن ذلك يمثل الحد الأقصى الحالي للتعرض لمخاطر الائتمان وليس الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تلتج في المستقبل نتيجة التغيرات في القيمة. تتعرض المجموعة

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	مليون
11,751,811	9,330,959	أرصدة لدى البنوك
162,830	185,219	
<u>11,914,640</u>	<u>9,516,178</u>	مجموع الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل تخفيف تلك المخاطر

لمخاطر الائتمان على الأرصدة لدى البنوك والدفوعات مقدما والمدفوعين التجاريين والمستحق من أطراف ذات علاقة.

يبين الجدول التالي إجمالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان على إجمالي الموجودات المالية قبل احتساب تأثير تخفيف مخاطر الائتمان.

إن للتعرض للمخاطر المبين أعلاه يستند إلى صافي القيمة الدفترية كما هي مدرجة في بيان المركز المالي المجموع.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يوجد لدى المجموعة ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى مقبل نم تجارية مدينة بمبلغ لا شيء دينار كويتي في 31 ديسمبر 2014 (لا شيء).

تركيزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تنشأ التركيزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل حدهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقبية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات إلى الحسابية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بنائه أو على منطقة جغرافية معينة.

يمكن تحليل موجودات المجموعة التي تتعرض لمخاطر الائتمان قبل احتساب أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال كما يلي:

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	القطاع الجغرافي:
16,329	23,945	الكويت
11,898,311	9,492,233	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
<u>11,914,640</u>	<u>9,516,178</u>	



2013 دينار كويتي	2014 دينار كويتي	قطاع الأعمال: قطاع الخدمات التعليمية القطاع العقاري
1,469,975	1,096,972	
10,444,666	8,419,206	
<u>11,914,640</u>	<u>9,516,178</u>	

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في مواجهة المجموعة لصعوبات في توفير أموال للوفاء بالتزاماتها التي تتعلق بالأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع أصل مالي بالسرعة المطلوبة مقابل مبلغ يقارب قيمته العادلة. تكرر المجموعة مخاطر السيولة عن طريق المراقبة الدورية لتوفر الأموال الكافية للوفاء بالتزامات عند استحقاقها. إن 83% من إجمالي مطلوبات المجموعة هو للشركة الأم (2013: 76%).

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصصة وتوقعات الإدارة للتحقق النقدية الصادرة.

2014		
المجموع دينار كويتي	3 إلى 12 شهر دينار كويتي	أكثر من 12 شهر دينار كويتي
44,504,670	-	44,504,670
309,759	309,759	-
28,850,873	5,915,657	22,935,216
<u>73,665,303</u>	<u>6,225,416</u>	<u>67,439,886</u>
2013		
43,825,127	-	43,825,127
725,317	725,317	-
31,067,881	6,370,238	24,697,643
<u>75,618,325</u>	<u>7,095,555</u>	<u>68,522,770</u>

* تم استحقاق جميع اتفاقيات المراجعة الدائنة

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصل نتيجة للتغيرات في أسعار السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل تتعلق باستثمار معين أو لجهة المصدرة أو عوامل تؤثر على كافة الاستثمارات المتاجر بها في السوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات وتوزيع الموجودات وفقاً للتوزيع الجغرافي والتركز في قطاعات الأصول والتقييم المستمر لتطور السوق واتجاهاته، وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

مخاطر معدلات الربح

تنتج مخاطر معدلات الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح على المراجعة الدائنة والمراجعة المدينة حيث أنه حصل ربح بمعدل ثابت.

شركة اعمار القابضة ش.م.ك. (مقابلة)
و شركاتها التابعة

يوضح الجدول التالي حساسية بيان الدخل المجمع للتغيرات المحتملة المعقولة في معدلات الربح على التروض قصيرة الاجل في ظل الاحتفاظ بثبات جميع المتغيرات الأخرى.

زيادة 25 نقطة أساسية
التأثير على (الدخل قبل الضرائب)

2013	2014
مليار كويتي	مليار كويتي
1,782	774

جنية مصري

مخاطر أسعار الأسهم
تنتج مخاطر أسعار الأسهم من انخفاض في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأوراق المالية المنفردة. ينتج التروض لمخاطر أسعار الأسهم من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. تكبر المجموعة المخاطر من خلال التركيز على الاحتفاظ للموجودات في أسهم بصورة طويلة الأجل، وتعرضها للمخاطر عند مستوى مقبول ومن خلال مراقبة الأسواق بصورة مستمرة.

إن التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى (نتيجة للتغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع كما في 31 ديسمبر 2014) ونتائج المجموعة (نتيجة للتغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كما في 31 ديسمبر 2014) نتيجة للتغير المحتمل بصورة معقولة في مؤشرات السوق، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة ليس جوهرياً.

17. احتياطات أخرى

قامت شركة مينا للاستثمار السياحي والعقاري ببيع نسبة 33.14% (عدد 33,263 سهم) من الأسهم التي تمتلكها الشركة في شركة مينا للمنتجات دون فقدان التحكم في الإدارة لتكون نسبة المساهمة الجديدة 66.66%. كما قامت شركة النيل الأزرق للبناء والإنشاء المحدودة بزيادة رأسمالها خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2013. ولم تتضمن مينا إلى الزيادة، وبالتالي انخفضت حصتها من 36.69% إلى 7.33%. ولا تزال الاستثمارات في شركة النيل الأزرق تعتبر الاستثمار في الشركات للزملة وفقاً لحقيقة أن مينا لم تفقد التأثير الهام من خلال وجود حضورين تمثليين في مجلس إدارة شركة النيل الأزرق للبناء والإنشاء. ويبدأ الأرباح كالتالي:

نسبة الملكية		شركة مينا للمنتجات قيمة البيع استبعاد للتغير في الحصص الغير مسيطرة (-)
السابقة	الحالية	
		798,362
		(59,593)
99.80%	66.66%	738,769
		31,294
36.69%	7.33%	770,063
		389,498
		380,565
		770,063

شركة النيل الأزرق للبناء والإنشاء
أرباح التغير في نسبة الاستثمار
لجمالي الأرباح
الحاصل بعد
مساهمة الشركة الأم
للحصص غير المسيطرة

